لبنان ٢٠٠٦: حرب غير مكتملة

بقلم جوناثان سباير؛ المركز الإسرائيلي للدراسات الدولية

أخفقت حرب لبنان ٢٠٠٦ بحل أي من القضايا التي شُنت من أجلها. ويمكن فهم الحرب، في النهاية، بصفتها إحدى الحملات ضمن الصراع الشرق أوسطي الأوسع – بين الدول الديمقراطية الموالية للغرب من جهة، وبين تحالف لقوى إسلامية وعربية قومية من جهة أخرى. أما الإصطفاف الأخير فإن إحدى أهدافه الإستراتيجية هو الزوال النهائي لدولة إسرائيل. وفي حين أن هدفًا كهذا قد يبدو خياليًا، فإن النتائج غير الحاسمة لحرب ٢٠٠٦ فعلت الكثير لجهة تأكيد صحة إيمان ممثلي المعسكر الأخير بإنهم إكتشفوا طريقة قادرة على إنتاج هزيمة إستراتيجية لإسرائيل في النهاية.

مقدمة

شكلت حرب ٢٠٠٦ بين إسرائيل ومنظمة حزب الله اللبناني، المعروفة في إسرائيل بـ "حرب لبنان الثانية"، وفي لبنان بـ "حرب تموز"، جزءاً من مواجهة إستراتيجية أكبر تحدث في الشرق الأوسط. وتضع هذه المواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في مقابل إيران وحلفائها ومنظماتها العميلة لها. إن إسرائيل جزء من المعسكر الأول، في حين أن حزب الله جزء من المعسكر الأخير. وكانت حرب ٢٠٠٦ معقدة لأن الحكومة اللبنانية في حقيقة الأمر، والتي تصرفت كمضيف غير راغب بحزب الله، هي أيضاً حليف إقليمي هام لأميركا.

وكانت الحرب محوراً لعدد من الجدالات الساخنة المترابطة مع بعضها، تقريباً من لحظة تنفيذ الهدنة برعاية الأمم المتحدة، التي وضعت نهاية للحرب في ١٤ آب ٢٠٠٦. أما الجدالات فكانت تدور بين حراب الأفرقاء في الحرب – وغالباً في الجدالات الأساسية حول حقائق القضية، عدد الضحايا في كل جانب، إلخ.- وبمستوى أكثر مفاهيمية، يتعلق بصفة الحرب والتفسير الصحيح لها.

وقد رأى بعض المحللين الحرب بمثابة النذير لنوع جديد من الصراع "الحديث اللاحق"- صراع ذي تعقيدات هامة بالنسبة للإستخدام الفعال للقوة مستقبلاً- وسعى آخرون لرؤية الحرب من منظار تقييمات إستراتيجية أكثر تقليدية. مع ذلك يعتبر آخرون حرب ٢٠٠٦ بمثابة حرب فريدة في السياق الشرق أوسطي، والتي رؤوا فيها جيش دولة تقليدي – قوات الدفاع الإسرائيلية – مشتبكاً ضد حزب الله – قوة ليست بجيش تقليدي بالمعنى الكامل للكلمة، ولا قوة عصابات بالمعنى الذي كان مفهوماً به (ما يعني جهاز غير نظامي مشارك في عمليات منخفضة الشدة). إن هذه المقالة ستلقي نظرة مختصرة على أحداث الحرب نفسها التي يدور الجدل حولها وتغلقه في محاولة لإستخلاص بعض الإستنتاجات بخصوص الدروس والأهمية الإستراتيجية للحرب.

مسار الحرب

بدأت حرب لبنان الثانية في ١٢ تموز ٢٠٠٦، مع قصف من قبل حزب الله لقريتي زرعيت وشلومي الإسرائيليتين الحدوديتين. وكان المقصود من القصف أن يعمل كتمويه لتحويل الإنتباه عن هجوم عبرالحدود. أما الهدف من الهجوم فكان خطف جنود إسرائيليين لإستخدامهم كورقة مساومة لتأمين إطلاق سراح مواطنين لبنانيين أُدينوا بأعمال إرهابية ومسجونين في إسرائيل. وهاجمت فرقة عسكرية من حزب الله آليتين مدرعتين من نوع "هامفي" يقودهما جنود إحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي من وحدة الهندسة الحربية.وقُتل ٣ جنود، جُرح إثنان، وخُطف إثنان من قبل رجال حزب الله الذين عادوا أدراجهم وعبروا الحدود الى لبنان. وقُتل ٥ جنود آخرين، وتم تدمير دبابة ميركافا في الوقت الذي حاول فيه جيش الدفاع إنقاذ الجنديين.

ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلي ضربات جوية وقصفاً مدفعياً ضد أهداف في الجنوب اللبناني في ذلك اليوم. وعقد مجلس الوزراء الإسرائيلي إجتماعاً له في ١٢ تموز ٢٠٠٦، لإتخاذ القرار حول رد إسرائيل على عملية الخطف. وفي نفس اليوم، أعطى مجلس الوزراء التفويض بقصف أهداف في جنوب لبنان. وقد تضمن ذلك هجمات على قدرات حزب الله الصاروخية القصيرة والطويلة المدى، وضربات ضد أهداف البنية التحتية في الجنوب اللبناني وما وراءه. وعلى إمتداد الأيام والأسابيع القليلة التالية، قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب قدرات حزب الله الصاروخية، ومركز قيادة نصر الله في ضاحية بيروت الجنوبية، كما قصفت مطار رفيق الحريري الدولي والطرق المؤدية الى خارج لبنان.

ومن دون شك فقد تفاجأ حزب الله بمدى الرد الإسرائيلي وضراوته. وفي كل الأحوال، وما أن أصبحت أبعاد الحرب واضحة، حتى كانت الحركة قادرة على التحرك بحسب خطط موجودة موضوعة سابقاً إنتظاراً للهجوم البري الإسرائيلي. وفي الأيام التالية ، قامت الحركة بتعزيز القرى الحدودية، ناقلة عناصر من قوتها النظامية إليها. وفي مرحلة مبكرة، على كل حال، إختارت القيادة السياسية الإسرائيلية إستثناء القيام بهجوم بري كبير وصولاً الى نهر الليطاني. وبدلاً من ذلك، بوشر بحملة جوية مكثفة.

وبدأت العمليات البرية فقط في ١٧ تموز ٢٠٠٦، مع دخول الجنود الإسرائيليون الى مارون الراس. وكانت مهمة المدافعين أسهل بكثير بسبب القرار الإسرائيلي بتركيز هجماته على مساحة ضيقة جداً. وقد مكن ذلك حزب الله من تعزيز المنطقة المُهاجمة بقوات من قطاعات متاخمة. وقد تكرر هذا النموذج في الأيام التالية في بلدات أخرى مثل بنت جبيل وعيتا الشعب. وكانت وحدات حزب الله قادرة أيضاً على الإستفادة من منظومة تخزين، أنفاق ،وتحصينات موجودة قبل الحرب. وبسبب قرار

إسرائيل التركيز على مواجهة حزب الله في القرى والبلدات القريبة من الحدود، كان جيش الدفاع عاجزاً عن الإستفادة بشكل كامل من ميزاته بما يتعلق بالمدرعات، سلاح المدفعية وسلاح الجو.

وكانت النتيجة سلسلة من المواجهات الدموية بين جيش المشاة الإسرائيلي من جهة وبين مقاتلي حزب الله من جهة أخرى. وكانت قدرة حزب الله على المناورة التكتيكية تحت النار ملحوظة، كما كان ملحوظاً التأثير الإبداعي لإستخدام الحركة أسلحة مضادة للدروع في معركة المشاة. وفي حين إستطاعت إسرائيل، بعد جهود منسقة، الفوز بالأرض في هذه المناطق، فإن الإنسحاب اللاحق للقوات الإسرائيلية كان يعني بأن وحدات حزب الله المتمركزة في القرى كانت قادرة على الظهور مجدداً. إن إفتقار إسرائيل الظاهر لليقظة والحذر من منظومة التحصينات والأنفاق التي بناها حزب الله مثّل إخفاقاً إستخباراتياً خطيراً من جانب إسرائيل، الأمر الذي أفاد حزب الله أكثر في جهوده التي كان يبذلها.

إن القرار الإسرائيلي بالتركيز في الجزء الأول من الحرب على حملة جوية، التي ترافقت مع كان في الواقع غارات على مستوى كبير ضد أماكن آهلة بالسكان في جنوب لبنان، مكّن حزب الله أيضاً من المحافظة على سيل ثابت من الصواريخ القصيرة المدى ضد أماكن مأهولة في شمال إسرائيل. ولم يكن هناك من رد واضح على التهديد الذي مثلته الصواريخ القصيرة المدى المنشورة والموجودة جنوب نهر الليطاني – عدا عمليات إقتحام برية واسعة النطاق.

وبما أن القيادة السياسية لم تعط الأمر بالقيام بعمليات كهذه، كانت النتيجة أن حزب الله كان قادراً على المحافظة على سيل ثابت من صواريخ الكاتيوشا على إمتداد الحرب، وصولاً الى الهدنة. إذ أطلق حزب الله أقل من ٤٠٠٠ صاروخ بقليل في مسار الحرب، مع إطلاق أكثر من ٢٠٠ صاروخ يومياً في الأيام الأخيرة للحرب. وما كان حزب الله ليكون قادراً على تعديل أو تنسيق إطلاقه للصواريخ في وضع معقد، وبذلك كانت الصواريخ موظفة بالأساس كسلاح إرهابي، مصمم لإحداث الرعب والإرباك بين السكان المدنيين الإسرائيليين في الشمال. وكان هذا تحديداً مقصد حزب الله، الذي فرض ضغطاً على ما يعتبره ضعف المجتمع الإسرائيلي وسرعة تأثره تجاه سقوط ضحايا. أما الفكرة فكانت، ضمن خط الهدف الكلاسيكي بالقصف الإستراتيجي والإرهاب، إستخدام الضحايا المدنيين والإستياء العام الناتج عن ذلك كأداة للضغط على حكومة البلد العدو.

في كل حال، تمتع جيش الدفاع الإسرائيلي بنجاح لافت في المراحل الأولى من الحرب. إذ كان سلاح الجو الإسرائيلي قادراً على البدء بشكل سريع حملته الجوية ونجح في تدمير جزء أساسي من قدرات أسلحة حزب الله المتوسطة والطويلة المدى خلال أول يومين من الحرب. ويزعم جيش الدفاع بأنه قام بتدمير حوالي ٨٠ بالمئة من هذه القدرة.

وقد تألفت قوات حزب الله الموجودة ضمن المناطق المأهولة بالسكان، بشكل رئيسي، من "حرس القرية" العاملين بدوام جزئي والذين تم تحريكهم للحرب. كما تلقت قوات حزب الله مساعدة أيضاً من قبل مقاتلين في حركة هي منافستها على ولاء الشيعة – حركة أمل. بالإضافة الى ذلك، أخذت فئات أصغر حجماً مكانها أيضاً في الحرب مثل الحزب الشيوعي اللبناني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، والحزب القومي السوري الإجتماعي. وكانت قوات حزب الله على الأرض منظمة في شكل فرق من ٧ الى ١٠ رجال، ويبدو بأن هذه المجموعات قد إشتغلت بدرجة عالية من الإستقلالية، مستخدمة بشكل كامل معرفتها بالمنطقة المحلية، وكذلك معرفتها بنظام التحصينات والأنفاق المتوفرة لها.

وتعاظم عديد هذه القوات بسبب وجود رجال قوات "النخبة" العاملين بدوام كامل في حزب الله، والـذين يـصل عـددهم الإجمالي الى حوالي ١٠٠٠ رجل. ويبدو بأن قوات الدوام الكامل كانت منخرطة، والى حد كبير، في عمليات مضادة للدبابات في الأرياف وكذلك في إطلاق الصواريخ. وفي المناسبات القليلة التي حاولت فيها قوات حزب الله أخذ المبادرة وشن هجمات على الجيش الإسرائيلي، كانت جهودهم غير ناجحة. فعلى سبيل المثال، وفي ٢٨ تموز، إنتهى هجوم من قبل وحـدة النخبـة لحزب الله على قوات مظليين إسرائيليين في بنت جبيل بتراجع باهظ الثمن لحزب الله، الذي فقد خلاله ٢٠ رجلاً. أمـا الأداء الكلي لـ "حرس القرى" فقد أُثني عليه من قبل محللين عسكريين.

أما العنصر الملحوظ جداً للقتال البري فكان توظيف حزب الله الناجح للصواريخ المضادة للدبابات. فالمنظمة لم تستخدمها فقط ضد المدرعات الإسرائيلية، وإنما وظفتها أيضاً بطريقة خلاقة في حرب المشاة في مناطق مكتظة بالمباني. وكانت الصواريخ نفسها عبارة عن منظومات روسية الصنع، إشتراها حزب الله من سوريا بتمويل إيراني. وقد إستخدم حزب الله صواريخ ساغر-AT 3 لضرب المباني التي كان يلتجأ الى داخلها الجنود الإسرائيليون وجعلها تنهار، كما إستخدموها ضـد الـدبابات. وفي هـذه الأثناء، تسببت صواريخ كورنيت AT-14 E، إحدى أكثر المنظومات الروسية المضادة للدروع تطوراً، بمقدار لا بأس به من الدمار ضد المدرعات الإسرائيلية في الحرب البرية المربكة المتفرقة التي إندلعت قريباً من الحدود. كما وظف حـزب الله أيـضاً منظومات RPG 29، سبيغوت AT-4، سباندريل AT-5، وMETIS-M AT-13 . وبالإجمال، تضررت حـوالي ٤٠ دبابة في مسار الحرب، ما إدى الى مقتل ٣٠ من طواقمها – ما يقدر بـ ٢٥ بالمئة من مجمل خـسائر جـيش الـدفاع الإسرائيلي في الحرب. وفي كل الأحوال، ومن أصل الـ ٤٠ دبابة المتضررة، فإن معظمها لم يكن مدمراً بالكامل وتم سـحبها وإصلاحها.

وفرض سلاح البحرية الإسرائيلي، مع الحملة الجوية والحرب على الأرض القريبة من الحدود، حصاراً على الـساحل اللبنـاني، والتي أثبت فيها حزب الله عجزه عن إزاحته – برغم نجاحه الأول في ضرب سفينة إسرائيلية (حانيت) بصاروخ C-802 ، ما أدى الى تضررها بشكل بالغ.

إذن، كانت هذه خطوط العريضة للحرب بالنسبة الى الجزء الأكبر من مدتها: عمليات برية محدودة لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة متاخمة للحدود، عمليات جوية وصولاً الى بيروت، بالإضافة الى حصار بحري؛ أما من جانب حزب الله، فـدفاع عـن مناطق خاضعة لهجوم بري ومجهود ناجح في المحافظة على وابل ثابت من الصواريخ القصيرة المدى على شمال إسرائيل.

وقد تغير هذا الوضع بطريقة ما في الأيام الأخيرة من الحرب، عندما بدأ جيش الدفاع بعمليات برية واسـعة النطـاق وأكثـر طموحاً. وشهدت هذه المرحلة دفع جيش الدفاع وصولاً الى نهر الليطاني، بهدف تحقيق بعض الأهداف التكتيكية، رغم عـدد الخسائر الهام في الأرواح. إن إستهداف القوات الإسرائيلية المدرعة في منطقة وادي السلوقي، مع ما نتج عنه من خسائر شديدة لهذه القوات، نال الكثير من التغطية الإعلامية. وأصبحت الهدنة أمراً واقعاً في الساعة الثامنة صباحاً في ١٤ آب ٢٠٠٦، عقب تمرير القرار الدولي رقم ١٧٠١. وفي نهاية الحرب وُجد بعض من جنود القوات الإسرائيلية منتشرين في منطقة نهـر الليطـاني، لكن مع كون إسرائيل بعيدة عن السيطرة على كامل المنطقة الواقعة بين النهر والحدود الإسرائيلية – اللبنانية. أما رمزية هـذا

الأمر فكانت تعني قدرة حزب الله المستمرة على إطلاق الصواريخ القصيرة المدى الى داخل إسرائيل، والـــذي برهنـــت عليـــه المجموعة بوابلاتها المستمرة حتى الدقيقة الأخيرة من دخول الهدنة حيز الواقع.

تقييم الحرب

لقد أدت إدارة حرب لبنان الثانية، وتحديداً فشل إسرائيل الملاحظ بتحقيق إهدافها المصرح عنها، كتحرير الجنديين المخطـــوفين ونزع سلاح حزب الله، الى مزاج من القلق العميق في إسرائيل في الأشهر التي أعقبت الحرب.

وقد تم تحديد أهداف الحرب من وجهة نظر إسرائيل في مجلس الوزراء في ١٩ تموز ٢٠٠٦. وتضمنت التالي:

- تحرير الجنديين المخطوفين وإرجاعهما الى إسرائيل، من دون شروط.
- وقف إطلاق الصواريخ القصيرة والطيلة المدى ضد المواطنين الإسرائيليين والأهداف الإسرائيلية.
- إتمام تنفيذ القرار ١٥٥٩، بما في ذلك نزع سلاح كل الميليشيات وكذلك فرض الحكومة اللبنانية لسيادتها على كامـــل أراضيها بالإضافة الى إنتشار الجيش اللبناني على طول الحدود مع إسرائيل.

وعقب الهدنة، كان واضحاً بأنه لم يتم تحقيق أي من هذه الأهداف ، ما عدا الجزء الثاني من الهدف الثالث. وقد أدى هذا الأمر لاحقاً الى الشعور الواضح والواسع الملخص في التقرير النهائي للجنة فينوغراد بأن الحرب كانت " فرصة ضائعة كبيرة ومميتة".

لقد كان هناك شعور عام بالمفاجأة بسبب الخسائر التي أحاطت بالقوات البرية، الفشل بإنهاء الهجمات الـــصاروخية القـــصيرة المدى، ومما أُعتبر بمثابة فشل الصف السياسي بوضع مجموعة أهداف سياسية متجانسة وقابلة للتحقيق والـــتي يمكـــن تحقيقهـــا بوضوح عن طريق الوصول الى مجموعة محددة ومتجانسة من الأهداف العسكرية. بالأحرى، كان الإنطباع هو الإرباك العام في أوساط كل من القيادتين السياسية والعسكرية. أما الإثباتات على ذلك فقد بدأت بالظهور في الأسابيع التي تلت الهدنة، كما تم تعيين لجنة مساءلة برئاسة القاضي إلياهو فينوغراد للتحقيق بإدارة الصفين السياسي والعسكري للحرب.

وشعر عدد من المراقبين المحليين بأن المزاج التشاؤمي الذي هبط بشكل ملموس على إسرائيل في الأسابيع التي أعقبـــت الحـــرب كان مبالغاً به. فالقرار ١٧٠١، الذي أنهى القتال، غيَّر الوضع في جنوب لبنان لصالح إسرائيل، ما يعني بأنه أنهى هيمنـــة الأمـــر الواقع لحزب الله على منطقة الحدود الجنوبية التي إختص بها منذ الإنسحاب الإسرائيلي الأحادي في أيـــار ٢٠٠٠. فبحـــسب القرار، تتولى السيطرة على الجنوب والحدود قوات اليونيفيل المعززة (قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) وكـــذلك الجـــيش اللبناني المنتشر في الجنوب لأول مرة منذ العام ٢٠٠٠. إن فقدان السيطرة على الحدود وحرية العمليات جنوب الليطاني كـــان تراجعاً هاماً لحزب الله. في كل الأحوال، إن قسماً كبيراً سيعتمد، وبوضوح، على المدى الذي سيثبت بـــه المجتمـــع الـــدولي تصميمه على تنفيذ القرار ١٧٠١. وكان واضحاً أيضاً بأنه رغم هذه الإنجازات، فقد فشلت إسرائيل بتحقيق العدد الأكبر من أهدافها كما حددتها الحكومة الإسرائيلية نفسها، كما أن أداء الجيش – تحديداً القوات البرية – كان ســـبباً لهـــاجس وقلـــق عميقين، بصرف النظر عن الضرر الواضح الذي لحق بحزب الله في مسار الحرب ونتائجها.

أما حزب الله من جانبه، فقد أعلن بأن الحرب مثلت " نصراً إلهياً " للحركة. وإدعت الحركة بداية بأن الخسائر التي تكبدتها كانت في حدها الأدنى. وكما هو حال المتوقع لهزيمته، كانت الحركة قادرة على الإشارة الى الأداء المؤثر المعترف به عموماً لمقاتليها في الدفاع عن البلدات اللبنانية الجنوبية وفشل إسرائيل بتدمير بنية القيادة التحتية للمنظمة أو قتل أي من قادة الحركة الكبار. وفي كل الأحوال، أشّر تصريح لحسن نصر الله، قائد حزب الله، في مقابلة له مع قناة تلفزيونية لبنانية بعد وقت قصير من الحرب، الى رد فعل أكثر تعقيداً على الحرب داخل حزب الله. إذ قال نصر الله بأنه لو علمت الحركة برد جيش الدفاع المرجح على عملية الخطف، فإنها ما كانت لتنفذ العملية مطلقاً. وأصبح هذا التصريح عرضة لكثير من التأويلات والتأملات.

وبما أن أياً من الجانبين لم يفز، وبوضوح، بإنتصار " الضربة القاضية" في الحرب، فقد كان الطريق مفتوحاً للتأويلات المختلفة والمزاعم المتنافسة. وفي كل الأحوال، أصبحت الطبيعة المختلفة جداً للتحليلات الصادرة عن أفراد معروف إنتمائهم الى معسكرات متنافسة ظاهرة في الأشهر التي أعقبت الحرب. أما هذه الإختلافات فمستمدة، الى حد ما، من الطبيعة المتنوعة لأبطال الرواية. إن إسرائيل مجتمع ديمقراطي، ذي إعلام حر ومجتمع أبحاث مستقل. أما حزب الله فحركة مغلقة ملتزمة بإيديولوجية توليتارية تمتلك القدرة على السيطرة على سيل المعلومات بشأن وضعها وبخصوص الحقائق الهامة المتعلقة بأدائها في الحرب. وكانت النتيجة أن إعتمدت، أحياناً، تحليلات مختلفة على مزاعم متناقضة حقيقية صادرة عن الأفرقاء.

وإحدى الأمثلة على ذلك كان الجدل حول عدد الإصابات في صفوف حزب الله في الحرب. فمنذ البداية، وكما أشرنا آنفاً، إدعى حزب الله بأنه لم يتكبد سوى خسائر قليلة جداً. أما قيمة بروباغندا إدعاء كهذا فواضحة. إذ كان حزب الله مهتماً بنشر الفكرة القائلة بأنه فاز بـ "نصر إلهي". وقد خسرت إسرائيل ١١٩ جندي قتلوا في مسار الحرب. وقدرت إسرائيل بأن ما بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ من مقاتلي حزب الله قد قتلوا. إن نسبة كهذه – مقتل ٥ من مقاتلي حزب الله مقابل مقتل جندي إسرائيلي واحد – يجعل المرء يميل للتساؤل عن مزاعم حزب الله بـ "النصر".

ولذلك، فقد إعترفت الحركة بداية بأنها خسرت حوالي ١٥٠ من مقاتليها فقط. ويؤكد كل من مارك بيري و آليستير كروك بأن الدليل "الأشد أثراً" على فشل إسرائيل في الحرب كان في الأعداد " المتساوية تقريباً" للقتلى والجرحى. ويشير كروك و بيري بأن الجنائز المستمرة للمقاتلين الشيعة الذين قتلوا في الحرب ستكون الطريقة الأكثر وثوقاً للأعداد المؤكدة ، بإستخدامهم تلك الطريقة، توصلوا الى أن ١٨٤ من مقاتلي حزب الله قد قتلوا. (ومن غير الواضح من أين يأتي تصورهم حول الـ ١٨٤ جنازة، وهما يقبلان الإحتمال القائل بأن جنائز أخرى قد تزيد المجموع الكلي للقتلى). وفي كل الأحوال، لقد أصبح معروفاً بأن حزب الله قد نظم بالترتيب وبشكل مدروس ومتعمد دفن المقاتلين الذين قضوا لخلق الإنطباع عن العدد القليل لقتلاه. وقد دُفن مقاتلو حزب الله من دون مراسم لإعادة دفنهم لاحقاً. ويوافق مسؤولون لبنانيون ودوليون الآن على الطرح الإسرائيلي المبدئي بأن حوالي ٥٠٠ من مقاتلي حزب الله قد قتلوا. أما المنظمة نفسها فتعترف الآن بفقدانها لـ ٢٥٠ رجل.

وتتفق كل الروايات الإسرائيلية والدولية عن الحرب بأن الأداء الإسرائيلي تضمن مشاكل خطيرة على كل مستوى: التخطيط السياسي ووضع الأهداف للحرب، الإستراتيجية العسكرية المتنباة للحرب، أداء بعض القادة الكبار، وجهوزية عناصر الجنود المقاتلين.

وقد ركز بعض المحللين على الجوانب العسكرية القاسية للفشل الإسرائيلي: قبل كل شيئ، القدرات المفرطة المنسوبة لسلاح الجو – نتيجة لقراءة خاطئة لما حققه حلف الناتو في كوسوفو في العام ١٩٩٩. ويمكن عزو هذا الفشل، والى حد كبير، الى كبار الصف العسكري، ما أعطى الإنطباع للسياسيين بأنه بالإمكان إنجاز قرار من خلال إضعاف حزب الله من الجو.

وكان هذا الفشل الذي تزايد لاحقاً بسبب المشاكل الخطيرة التي واجهت جيش الدفاع بأدائه في الحرب البرية، والتي إفتقر فيها الى التحضير، تحديداً في أوساط قواته الإحتياطية، واضحاً للعيان.

وأخيراً، وبسبب الإعتقاد الخاطئ بأن سلاح الجو بإمكانه تحقيق النصر، فشلت إسرائيل أيضاً بإكمال الطريق من خلال الإلتزام الهائل بالقوات البرية، التي كانت لتمكنها، وحدها، من إخضاع المنطقة وصولاً الى نهر الليطاني ومن ثم الإمساك بهذه الأرض وقتاً كافياً لتطهيرها من فرق إطلاق الصواريخ القصيرة المدى ومقاتلي حزب الله. إن إنهاء عملية كهذه كان ليستلزم أسابيع عدة وكان ليتطلب تعهداً أكبر بالقوات من قبل إسرائيل. وكما أُشير آنفاً، فقد تشكلت العمليات البرية لإسرائيل، بجزئها الأكبر، من عمليات متفرقة ومتباعدة في منطقة تبعد ١٠ كلم عن الحدود. وقد بدأ جيش الدفاع، في الواقع، بعملية برية أكثرإمتداداً فقط في الفترة التي سبقت الهدنة مباشرة. وقد حققت هذه العملية بعض التقدم، لكن بخسائرلا بأس بها، وبهدف سياسي محل تساؤل، وتم إلغاءها قبل ٢٤ ساعة من الهدنة وذلك في ١٤ آب ٢٠٠٦.

إن هذه المراجعة النقدية، والتي يمكن دعوتها بـ "المراجعة النقدية العسكرية"، تطرح بعض الإنتقادات الجدية، لكن القابلة للتدبر، لجيش الدفاع الإسرائيلي – إنتقادات تشير الى إستراتيجية خاطئة، تنفيذ متردد، وأخطاء تكتيكية هامة. وتعكس هذه الأخطاء مفهوماً خاطئاً كان جيش الدفاع متمسكاً به في السنوات التي سبقت الحرب، أي الطبيعة المرجحة لصراع المستقبل. إذ كان هناك شعور عام بأن أرجحية حاجة إسرائيل للإلتزام بأعداد كبيرة من كتائب المشاة التقليديين والقوات المدرعة في صراع مقبل هي أرجحية متدنية جداً. بالأحرى، سيهمن على الصراعات المقبلة سلاح الجو، وستشمل أعداداً صغيرة نسبيا على الأرض من المتخصصين المدربين. وكان هذا يعني، إضافة الى المتطلبات الضرورية التي صنعتها الإنتفاضة بعد أيلول ٢٠٠٠ بالنسبة لأعداد كبيرة من الرجال وما كانت عليه واجباتهم الشرطية بشكل أساسي في الضفة الغربية، بأن دورة التدريب الفيزيائي المكثفة لوحدات الإحتياط تحديداً، ولكن أيضاً فيما يخص وحدات المدرعات والمشاة النظاميين، كانت ناقصة. فالموارد لم تُوضع لهذا التدريب، لأنه إفتُرض بأنه لن يكون هناك حاجة لها.

أما النتيجة فكانت عندما واجه جيش الدفاع نوعاً مختلفاً جداً من الحرب من التي يمكن للمرء أن يتوقعها، إذ كان الجيش سيئ الجهوزية – على كل مستوى. ومن بين أكثر الأمثلة تطرفاً: إستدعاء وحدات إحتياط مدرعة الى الحرب لم تنل سوى تدريباً شاملاً واحداً في السنوات الخمس السابقة. إن قوة كهذه لا بد وأن تتكبد خسائر شديدة في قتالها ضد حزب الله لو أنها إستُدعيت لتتولى حصتها من العمل في عملية واسعة النطاق لإخضاع جنوب لبنان وصولاً الى الليطاني – مع ما لدينا من العرض المؤثر لمقاتلي حزب الله في القرى.

وفي كل الأحوال، ليس هناك من شك كبير بأن إخضاعاً كهذا كان بالإمكان تحقيقه في النهاية – حتى بظل جيش الدفاع المتدني التدريب والمثير للجدل الذي ذهب الى الحرب. أما الحقيقة فهي أنه لم يتم إعطاء الأمر لهجوم كهذا في مرحلة كان لا يزال هناك وقت أمامه لتحقيقها.

وبذلك، وبحسب " المراجعة النقدية العسكرية"، كان جيش الدفاع الإسرائيلي بحاجة الى إعادة ترتيب أولوياته، التخلي عن فكرة أنه بالإمكان الفوز بالحروب " بالرخص" من خلال قوة جوية وقوات خاصة فقط، والبدء بسكب الموارد مرة أخرى للفوز بحروب بالطريقة التي فاز بها في الماضي – من خلال حرب مناورة سريعة، وإلتزام بتحقيق أهداف برغم الخسائر. ولإنجاز هذا الأمر فإن الجنود بحاجة للتدريب للقيام بالمهمة، كما أن هناك حاجة لجعل المجتمع واعياً لمسألة التضحيات، بما فيها خسائر لا بأس بها في الأرواح بالنسبة لجنود الجبهة الأمامية، وبأن هذه التضحيات عنصر مكمل لعمليات برية واسعة النطاق.

إن نقطة القلق الأخيرة هذه بشأن القدرة المجتمعية على تحمل الخسائر أمر شديد الأهمية، لكن يصعب تحديده. وبالتأكيد، فقد ظهرت تصريحات لكبار السياسيين والضباط الإسرائيليين على أنها تؤشر الى أن الشعور بعدم إستعداد المجتمع الإسرائيلي لتحمل الخسائر موجود فعلاً وقد يكون أثر على عملية صنع القرار. (إن حقيقة توازي وجهة النظر هذه مع وجهة نظر حزب الله أمر يجب ملاحظته). إن رؤية كهذه تتصل بنقاش أكبر بكثير في المجتمع الإسرائيلي، والتي سيتم الإنكباب عليها في الخاتمة.

وبما أن من الواضح أن جيش الدفاع كان ليتمكن، برغم الصعوبات، من تنفيذ إخضاع جنوب لبنان ودمجه لو تم إعطاء الأمر له ليفعل ذلك، فإن الفشل في هذا المثال الأخير ليس عسكرياً. إن الحقيقة هي وجوب إلقاء المسؤولية النهائية على الصف السياسي على إخفاقه بتعديل العمليات العسكرية بشكل يتجانس والأهداف السياسية – ما كان يعني بالتأكيد عملية برية كبرى، بما يتعلق بالأهداف المعلنة للحرب. وقد حدد تقرير فينوغراد الأخير مكمن الفشل بـ " فهم و إعتناق الحقيقة كاملة بأن الحرب في لبنان كانت حرباً حقيقية" من حيث أنها متعارضة مع عملية أمنية روتينية من النموذج التي أصبحت إسرائيل معتادة عليه. وقد حمَّل فينوغراد كل من الصفين السياسي والعسكري مسؤولية هذا الفشل، والذي حدده التقرير كعنصر مركزي في "النتائج غير المرضية" لإستخدام القوة العسكرية في الحرب.

منذ الهدنة

مع تنفيذ وقف إطلاق النار وتمرير القرار ١٧٠١، كان ملاحظاً بأنه في أثناء تقييم النتائج النهائية للحرب، كان الكثير منها يعتمد على تنفيذ هذا القرار. وقد عبَّرت تصريحات لقادة إسرائيليين بعد الحرب، وبوضوح، عما إعتبروه عناصر التنفيذ الأساسية. وبذلك، أشارت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني الى أنها توقعت القيام بنشر القوة العسكرية الدولية المعززة بحسب القرار "للسيطرة على الممرات الموجودة عند الحدود السورية – اللبنانية، لمساعدة الجيش اللبناني على الإنتشار بشكل صحيح، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ بالكامل، تحديداً بما يتعلق بنزع سلاح حزب الله. وقد وافق رئيس الوزراء إيهود أولمرت على وجهة النظر هذه. وقد مثل إنتشار الجيش اللبناني في الجنوب مع قوات اليونيفيل المعززة إنجازاً بالفعل – مقللاً من الحرية الكاملة لنشاط حزب الله التي كان يمتلكها قبل الحرب. فالحركة بحاجة من الآن فصاعداً لأن تأخذ في حسابها الوجود الدولي. ومع ذلك تبقى القضية الأساسية ما إذا كانت الترتيبات الجديدة ستخدم تخفيض قدرات حزب الله بشكل دائم أو ما إذا كانت الحركة – من خلال تخويف اليونيفيل والجيش اللبناني والتكيف مع الوضع – ستنجح في إعادة بناء قوتها.

وبعد عام من الحرب، كان واضحاً بأن الترتيبات الجديدة التي وضعها القرار ١٧٠١ قد فشلت بمنع حزب الله من إعادة بناء قوته وإستبدال الخسائر التي لحقت به في حرب ٢٠٠٦، برغم أن حرية الحركة قد تم كبحها في المنطقة الواقعة ما بين الليطاني والحدود الجنوبية.

فاليونيفيل والجيش اللبناني لم يقوما بجهد كبير لمنع تهريب السلاح والتجهيزات عبر حدود لبنان الشرقية مع سوريا. وبذلك كان حزب الله قادراً على إعادة بناء فرقه الصاروخية المتوسطة والطويلة المدى شمال الليطاني، مستبدلاً منظومات صواريخ زلزال وفجر الإيرانية التي تم تدميرها خلال الحرب. فصاروخ زلزال يمتلك مدى يصل الى ٢٥٠ كلم، ما يمكّنه من الوصول الى تل أبيب. كما تعتبر إسرائيل بأن حزب اله قد ضاعف ثلاث مرات عدد صواريخ C-802 أرض- بحر الموجودة بحوزته، وأنشأ وحدة مضادة للطائرات. وقد قدمت إسرائيل دليلاً للأمم المتحدة بخصوص هذه المزاعم ورفعت قضية تهريب السلاح عبر الحدود السورية – اللبنانية. وأكد فريق مرسل من قبل مجلس الأمن الدولي المزاعم الإسرائيلية بشكل كبير. ومع ذلك، فإن وجود القوات اللبنانية والدولية على طول الحدود الجنوبية يكبح، من دون شك، حرية العمليات لحزب الله، وقد يُعتبر ذلك إنجازاً إيجابياً للحرب من وجهة نظر إسرائيلية.

إن إعادة بناء حزب الله لقدراته لا يعني بأن الجولة المقبلة من القتال وشيكة بالضرورة. فقدرات حزب الله قد تضررت بشكل بالغ في الحرب، وتواجه الحركة عملية إعادة بناء طويلة لقدراتها. وكان حزب الله مشوشاً ومربكاً في معارك السياسة الداخلية بعد الحرب، ما كلفه كثيراً من المجد والشهرة التي حصل عليها نتيجة صراع ٢٠٠٦. ففي تشرين الثاني ٢٠٠٦، أرسل حزب الله الداعمين له الى شوارع بيروت، في مجهود لتأمين سلطة فيتو لنفسه ضد قرارات الحكومة. وقد أدت أعمال حزب الله الى تهديد حقيقي بإندلاع عنف طائفي خطير في أوائل عام ٢٠٠٧ وكان جزءاً من الجمود السياسي الكبير في لبنان، الذي يعتبر حزب الله وقوى الجنرال ميشال عون المسيحي مصطفين مع سوريا ضد قوى ١٤ آذار الموالية للغرب، التي تشكل الحكومة اللبنانية الحالية. وقد إستمر التأزم الداخلي على إمتداد العام ٢٠٠٧.

ويرغب حزب الله بوضوح تبرير حمله المستمر للسلاح وإستخدام المكانة المستمدة من وضعه المعلن كمتحدٍّ للإسرائيل. ففي تشرين الثاني ٢٠٠٧، أجرت الحركة تدريباً عسكرياً مدته ٣ أيام في الجنوب اللبناني، لاحظته إسرائيل و لم يتعرض لإزعاج من قبل اليونيفيل، برغم شرط القرار ١٧٠١ الذي يمنع المنظمة من العمل جنوبي نهر الليطاني. إن دور الظهير الإيراني لحزب الله بإختيار اللحظة المناسبة عندما تساور الحركة الرغبة بإثارة الأعمال العدائية يجب أخذه بالحساب أيضاً. فبسبب الأضرار والخسائر التي لحقت بها بسبب الحركة نتيجة لعملية الخطف في تموز ٢٠٠٦ ، فإنه من المرجح أن تقوم إيران بالتأثير على عملائها بما يتعلق بالحاجة الى توخي الحذر والصبر، بما أنها تموِّل وتسهل مسألة إعادة بناء وتجهيز حزب الله. ومن اللافت أنه برغم إدعاءات حزب الله بشأن الإستثمار الهائل في إعادة الإعمار في المناطق التي تم ضربها في الحرب، فإن الدليل على الأضرار التي سببتها الحرب لا تزال ماثلة للعيان بشكل كبير في البلدات والقرى جنوبي لبنان. ففي مارون الراس على سبيل المثال، مسرح بعض أشد المعارك التي دارت في الحرب، لا يزال قسم من البلدة كتلة من الحجارة وغير مسكونة بعد عام ونصف من الحرب. إذ من المرجح أن تكون إيران شديدة الإهتمام بإعادة البناء والإحتفاظ بعميلها حزب الله سليماً من أي أذى لإستخدامه في سياق أهداف السياسة الإيرانية الأوسع في تاريخ ما في المستقبل.

لقد أخفقت حرب ٢٠٠٦ بحل أي من القضايا التي شُنت من أجلها. فإسرائيل لم تنجح بإستعادة سجينيها، وبإزالة التهديد العسكري لميليشيا مدعومة إيرانياً عن حدودها بشكل تام، أو نزع سلاح حزب الله. قد تكون نجحت إسرائيل في فرض الثمن لهجمات أخرى لحزب الله مستقبلاً بنسبة أعلى مما قد يرغب بدفعه حزب الله والراعين له، لكن هذا الأمر غير مؤكد بأي

حال. كما أن حزب الله لم يحقق سيئاً ذي قيمة حقيقية كبيرة. فالسجناء اللبنانيون الذين زعم بأنه نفذ عملية إختطاف تمـــوز لأجلهم لا يزالون محتجزين في إسرائيل. وقد فقدت المجموعة السيطرة على الحدود مع إسرائيل، وأُجبرت على التكيـــف مـــع الوجود المقيِّد للقوات اللبنانية والدولية في الجنوب. كما تكبدت المجموعة خسائر شديدة أيضاً بما يتعلق بالتجهيزات ومجمـــوع العاملين في صفوفها.

أما في المعنى العسكري، فقد كشفت الحرب عن عيوب خطيرة في جيش الدفاع الإسرائيلي بالإضافة الى عيوب في عملية صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل. فالإخفاق بفهم المتطلبات المختلفة للحرب وجعلها محلية بالكامل عندما تتم مقارنتـــها مع عمليات منخفضة الشدة كان جيش الدفاع منخرطاً بها في السنوات الأخيرة، ووضع أهداف غير واقعية، الفـــشل بإتخـــاذ القرار وفق سياسة واضحة، السعي لتحقيق الأهداف بطريقة غير مناسبة وغير واقعية (مثلاً، من خلال الإستخدام المفرط لسلاح الجو والإستخدام اللا منطقي والفاتر للقوات البرية)، والإفتقار لجهوزية بعض الوحدات بسبب سوء تطبيق وإستخدام المـــوارد للتدريب، كلها أمور كانت ظاهرة. وقد أكد كل من تقريري لجنة فينوغراد المؤقت والنهائي الإنتقاد المذكور في كـــل هـــذه المجالات. وكان التقريران إنتقاديان بشكل قاس للقرار الإسرائيلي بالذهاب الى الحرب، الفشل بصنع قرار واضـــح في مرحلـــة مبكرة بين عملية محدودة معتمدة على إطلاق نار متحفظ وغزو بري شامل، وإفتقار القيادة الـــسياسية الإســـرائيلية الواضـــح للمعرفة وإخفاقها بالتشاور.

وقد أشّرت الغربلة الشديدة للقادة الإسرائيليين عقب حرب ٢٠٠٦ (بدءاً من قائد فرقة المنطقة التي تمت فيها عملية الخطـــف، مروراً بالقيادة الشمالية OC ورئيس هيئة الأركان وصولاً الى وزير الدفاع) الى القلق الإسرائيلي من الأداء الـــسيء والرغبـــة بمعالجة أخطاء كهذه بشكل عاجل. فتعيين المايجور جنرال غابي أشكينازي رئيساً لهيئة الأركان، وإستبدال عمير بيريتس بإيهود باراك في إستلام دفة الحكم في وزارة الدفاع أعطت مؤشراً على الرد الإسرائيلي بخصوص الوضع الجديد. أمـــا دان حـــالوتس، رئيس هيئة الأركان الأول القادم من سلاح الجو، فقد كان متوقعاً منه ترؤس التركيز المتزايد على تحدي الـــصواريخ البالـــستية وقضية طموحات إيران النووية، في سياق الحدود الهادئة دوماً لإسرائيل. أما أشكينازي، رئيس هيئة الأركان الأول لإســـرائيل الذي بدأ مهنته في لواء مشاة غولاني، فقد مثل، وبوضوح، رغبة بالتركيز، من بين قضايا أخرى، على تحضير الجيش لحملة برية محتملة واسعة النطاق. في هذه الأثناء، دل حلول باراك مكان بيريتس الى إقرار بأن إسرائيل تدخل فترة من الـــصراع الغـــامض والمحتمل، وبذلك فقد كان ضرورياً ولازماً أن يكون هناك شخص ذي خبرة على رأس المؤسسة الدفاعية لإسرائيل.

مؤشرات إستراتيجية من حرب لبنان الثانية

في الوقت الذي تفتقر فيه للقوة الجوية، المدرعات والمدفعية، دخلت قوات حزب الله في حرب شديدة القوة والكثافة في جنوب لبنان في عام ٢٠٠٦. وبالنسبة لقرار إسرائيل بعدم شن هجوم بري واسع النطاق وإخضاع جنوب لبنـــان، كـــان الإنطبـــاع الناشئ هو أن حزب الله قد نجح بطريقة ما في " وقف" جيش الدفاع الإسرائيلي – ما يعني، الإشتباك بصدام علـــى الجبهـــة الأمامية مع القوات الإسرائيلية ومنع جيش الدفاع من التقدم أكثر داخل لبنان. وقد عززت قدرة حـــزب الله علـــى إطـــلاق الصواريخ القصيرة المدى الى داخل إسرائيل وصولاً الى الهدنة هذا الإنطباع. في كل الأحوال لقد كان إنطباعاً مضللاً. فالمقاربة المترددة لجيش الدفاع بإتجاه حرب برية لعبت لصالح قوة حزب الله. فالمستوى الضئيل والمحدد للهجمات مكّن المنظمة من تركيز

قواتها في مناطق محددة. مع ذلك فإن منظمة صغيرة مؤلفة من بضعة آلاف من المقاتلين ما كانت لتكون قادرة على مقاومة هجوم بري شامل مؤلف من ٤ فرق عسكرية تشن بها إسرائيل الحرب. في كل حال، لم يتم إصدار الأمر لشن هجوم كهذا.

أما النموذج الذي تبناه حزب الله فقد تم نشره وتعزيزه في بروباغندا الحركة والمساندين لها على أنها تمثل مقاربة جديدة لصراع مسلح مع إسرائيل ما يزيد من المكاسب والفوائد التي يتمتع بها الجانب العربي الى أقصى حد في الوقت الذي يحيِّد جانباً الميزات التي تتمتع بها إسرائيل. ففي بروباغندا سوريا، حزب الله، وحماس، فإن هذا النموذج الجديد من المقاومة" يتم العودة إليه بثبات. هذه البروباغندا مستمدة من رؤية إيديولوجية تعتبر إسرائيل، وفقاً لها، غير قادرة وغير مستعدة لإستيعاب الضحايا وصنع التضحيات. وبذلك، فإن إستعداد قوى المقاومة للتضحية من دون هوادة بالإضافة الى هجماتها الإرهابية غير المميِّزة على أهداف مدنية، أمر بإمكانه إجبار إسرائيل على الإستسلام، برغم قدرتها العسكرية التقليدية الأكبر حجماً.

ومن وجهة النظر هذه، فإن حقيقة عدم إمكانية منع إسرائيل من الوصول الى أهدافها، إذا ما سكبت كل قوتها في الحرب،، ليست هي القضية الشديدة الأهمية. فالنقطة هي أن إسرائيل لن تكون قادرة على البدء بعمليات شاملة من هذا النوع، لأنها ستكون غير مستعدة لمسألة إستيعاب الضحايا الملازمة لقرار كهذا. في هذه الأثناء، فإن قدرة المقاومة على المحافظة على سيل ثابت من الضحايا المدنيين الإسرائيليين سيجبر إسرائيل في الوقت المناسب على الإستسلام لإرادة أعدائها، ما أن تدرك بأن محاولاتها المبدئية لفرض إرادتها لم تلق النجاح. إن فشل إسرائيل بتحقيق أهدافها التي حددتها لنفسها في حرب ٢٠٠٦ يتم تقديمه كحجة على هذه الإستراتيجية ويمكِّن حزب الله والداعمين له من إعتبار أنفسهم منتصرين – برغم حجم الخسائر الأكبربكثير التي تكبدها مقارنة مع إسرائيل، وعجزهم عن منع إلحاق الضرر ببنية لبنان التحتية، وعجزهم عن منع إسرائيل من الحصول على أهدافها لو أنها حددتها بوضوح وألزمت نفسها بتحقيقها.

إن هذه الإستراتيجية العسكرية – السياسية للمقاومة متصلة بمفهوم إيديولوجي أوسع عن إسرائيل كمجتمع ضعيف، مصطنع محاصر بالتناقضات ويفتقر لإحتياطات داخلية. إن هذه النظرة تجاه إسرائيل ليست جديدة ولطالما كانت ثابتة في الرؤى القومية العربية لإسرائيل، وقبل ذلك في الرؤى العربية للحركة الوطنية اليهودية. في النهاية، إنها رؤية تعتمد على إيمان إيديولوجي منتشر وشعور عميق في العالم العربي وفي أوساط النخبة الإيرانية الحاكمة بأن إسرائيل ظاهرة مؤقتة، مزروعة بشكل مصطنع في المنطقة من قبل الإستعمار الغربي.

وبذلك، فإن إستراتيجية المقاومة تعتمد على موضوع الإيمان – بأن " ضعف" إسرائيل الملاحظ سيعمل في النهاية على إلغاء تميزها في مجالات التكنولوجيا، التنظيم المجتمعي، والقوة العسكرية التقليدية، وهكذا دواليك. وقد تم ترتيب أحداث حرب لبنان الثانية لتناسب هذه الرؤية في تفسيرات حزب الله وفي المعسكر الإقليمي الأوسع الذي ينتمي إليه.

أما من وجهة نظر إسرائيلية، فإن المشاكل الهامة لكل من الصفين السياسي والعسكري في حرب ٢٠٠٦ مستمدة من عوامل بنيوية وإيديولوجية عميقة، والتي مع ذلك لم تكن قابلة للتصويب والمعالجة. فالجيش أصبح صدئاً من جراء الواجبات الشرطية الموكولة إليه في الأراضي الفلسطينية، وقد تبنى مفهوماً خاطئاً عن الحرب التي كان من المرجح إستدعاؤه لها ليقاتل فيها. وبالنتيجة، كانت وحدات معينة في جهوزية متدنية للقيام بالمهمة التي تنتظرها. ففي الحرب بولغ بقدرة القوة الجوية على فرض قرار – تحديداً ضمن الحدود السياسية الشاذة، التي حدت من تطبيقها (ما يعني بأن إسرائيل كانت في حرب مع منظمة تسيطر

على أرض ضمن دولة، لكن ليس مع الدولة نفسها. لذلك فإن لبنان نفسه لا يمكن تحديده ككيان معاد.) وقد أسيئ تقدير قدرة مقاتلي حزب الله في المناورات التكتيكية وفي إستخدامهم لمنظومات الأسلحة، تحديداً الصواريخ المضادة للدبابات.

وأظهر الصف السياسي ترددا مفرطاً بالإلتزام بعملية برية واسعة النطاق بحسب خطط موجودة. كما أنه لم يأخذ على عاتقه بشكل واضح تجنب عمليات برية وإستراتيجية مبنية، بشكل صرف، على إطلاق نار متحفظ. بالأحرى، يبدو بأن الصف السياسي فشل، فوراً، بإعتناق فكرة أن إسرائيل كانت في حرب. أما النتيجة فكانت بطيئة، زيادة إضافية في عدد العمليات البرية، التي لم تحقق الكثير. علاوة على ذلك، لقد أساء الصف السياسي تقدير الأهمية الإستراتيجية بترك قدرة حزب الله الصاروخية القصيرة المدى سليمة لم تمس. وفي مراحل معينة، حدد هذا الصف السياسي أهدافاً للحرب غير واقعية ولا تصور مميز لها، (مثل إستعادة الجنديين المخطوفين، أو النزع الدائم لسلاح حزب الله)، أهداف لم تسعى لتحقيقها جدياً لاحقاً. ومنذ وقف إطلاق النار، لاحظت إسرائيل إعادة البناء الجارية لقوة حزب الله في شمال الليطاني، ما يجعل مسألة حدوث جولة مقبلة حتمية للحرب أمراً مرجحاً.

وبذلك ستكون إسرائيل بحاجة في الوقت المتوفر لها لأن تقوم بفحص جيشها بشكل دقيق – تدريبه وتحضيره بشكل مناسب للتحديات المنتظرة ذات الصلة. وستكون بحاجة لضمان أن يكون لديها قيادة وطنية تفهم قدرات الجيش وتعرف كيف تدمج هذه المعرفة في إستراتيجية وطنية واضحة ومستقرة ذات أهداف وحدود محددة بوضوح، والتي تلتزم بها لاحقاً. ستكون إسرائيل بحاجة الى تحضير شعبها للوعي والإدراك بأن البلاد مشتبكة مع عدو يواصل العمل وفق إستراتيجية "حرب طويلة " تم وضع تصورها بوضوح، والتي قد تأخذ سنوات وتتطلب تضحيات أكثر – على سبيل المثال، كالكلفة التي لا مفر منها في أرواح الجنود والتي ستترافق مع عملية برية واسعة النطاق في الجنوب اللبناني من النوع التي يمكن أن يتسبب بعصف عسكري حقيقي لحزب الله.

أما المؤشرات فهي أنه بقدر ما يكون المجتمع الإسرائيلي مهتماً، فإن الأساس موجود لهذا الأمر. ولم يُلحظ إنحدار في أعداد الإسرائيليين المتطوعين للوحدات القتالية في الفترة التي أعقبت حرب ٢٠٠٦. إذ ظل المدنيون داعمين للحرب كلياً، برغم أنهم بدأوا بالتساؤل عن الإستراتيجية التي يتم إتباعها للفوز بالحرب. ويؤشر درس المرونة الشعبية الإسرائيلية في الفترة التي أعقبت الهجمات الفلسطينية على المدنيين في المناطق المدينية ما بين العامين ٢٠٠١ – ٢٠٠٣ الى أن الشعب الإسرائيلي – رغم وجهات نظر أعدائه – قادر على إستيعاب الهبّات والإستمرا بأداء وظيفته ودوره، إذا كان مقتنعاً بأن لا يوجد بديل عن الصراع.

إن هذه العوامل، على كل حال، عناصر ضرورية ولكنها ليست كافية في عملية الإصلاح التي هي بحاجة لأن تتم في البنية الأمنية الوطنية الإسرائيلية. أما الأمر الحاسم لهذا الأمر فهو عامل أشارت إليه لجنة فينوغراد ومنتقدين آخرين لأداء إسرائيل في الحرب – تحديداً، الحاجة الملحة لبنية مندمجة بشكل صحيح بإسرائيل لصيغة إستراتيجية أمنية وطنية طويلة الأمد. إن الفشل بإنشاء جسم قادر على الإشراف على هذه العملية وتوفير إطار عمل متجانس بحيث يكون بإمكان صناع القرار، وعليهم ذلك، العمل ضمنها هو من دون شك أحد المصادر المركزية لضبابية التفكير المفاهيمي الذي يحدد فشل الحرب، من وجهة نظر إسرائيل.

في النهاية، يجب فهم حرب ٢٠٠٦ على أنها إحدى الحملات ضمن الصراع الشرق أوسطي الواسع، بين دول ديمقراطية موالية للغرب من جهة، وبين تحالف من القوى الإسلامية والقومية العربية من جهة أخرى. أما الإصطفاف الأخير فإن إحدى أهدافه الإستراتيجية هي الزوال النهائي لدولة إسرائيل. وفي حين أن هدفاً كهذا قد يبدو خيالياً، بسبب توازن القوى الحقيقي المنخرطة في اللعبة، فإن النتائج غير الحاسمة لحرب ٢٠٠٦ فعلت الكثير لجهة التأكيد لممثلي المعسكر الأخير إيمانهم بأنهم قد إكتشفوا طريقة قادرة في النهاية على إنتاج هزيمة إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل. ولذلك من المتوقع أن لا تكون مسألة جولة أخرى من الصراع سوى مسألة وقت. أما إسرائيل في هذه الأثناء فعليها أن تسعى بجهد لتطوير إستراتيجية قادرة على توجيه ضربة عاصفة في إشتباك مقبل، ضربة تكون كافية لجعل أي إلتباس لاحق أمراً يتعذر الدفاع عنه.